

الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي -دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال
هيرشمان للفترة 2011-2017

The Algerian economy between the reality of the economy of rent and the stakes of economic diversification -An empirical study on measuring the herfindal-hirschman economic diversification index for the period 2011-2017.

L'économie algérien entre la réalité de l'économie rentière et les enjeux de la diversification économique -étude empirique sur la mesure de l'indice de diversification économique herfindal-hirschman pour la période 2011-2017

نجاة كورتل

جامعة قسنطينة 2- عبد الحميد مهري، الجزائر

تاريخ النشر: 2019/12/15

تاريخ القبول: 2019/07/07

تاريخ الإرسال: 2019/05/19

ملخص: تهدف الدراسة لتسليط الضوء على مسار التنويع الاقتصادي في الجزائر ما بين الفترة 2011-2017، بالاعتماد على معامل هيرفندال-هيرشمان لقياس مدى تنويع الاقتصاد الوطني فيما يخص المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعكس الأداء الاقتصادي وهي : الناتج المحلي الخام، الصادرات، الواردات، إيرادات الموازنة العمومية، والتكوين الإجمالي لرأس المال الثابت، **وخلصت الدراسة** إلى أن اقتصاديات المورد الواحد المبنية أساسا على إنتاج وتصدير الطاقات الأحفورية كالاقتصاد الجزائري يجب أن تفك تبعثها المطلقة للبتروكيمياويات أساسية للتنمية الاقتصادية، وتبني التنويع الاقتصادي كسياسة تنمية جديدة تستهدف الانتقال التدريجي للاقتصاد الجزائري من التركيز إلى التنويع، وذلك بطبيعة الحال بغية خلق مصادر جديدة للدخل بعيدا عن النفط الذي أبقى الاقتصاد ريعيا لحد الآن لا يرقى لمستوى التنويع.

الكلمات المفتاحية: الناتج المحلي الخام؛ الصادرات؛ الواردات؛ إيرادات الموازنة العمومية؛ التكوين لرأس المال الثابت.

Abstract : The objective of this paper is to shed some light on the economic diversification trajectory in Algeria during the period 2011-2017, We have adopted the Herfindal-Hirschman HHI coefficient to measure the national economic diversification, and thus in relation to Macroeconomic indicators that reflect the economic performance: GDP, exports, imports, balance sheet revenues, and gross fixed capital formation,

Clearly, it is imperative now to adopt economic diversification as a new development policy aiming at achieving the gradual transition of the Algerian economy from concentration to diversification, in order to create new sources of income.

Keywords: economic diversification; Herfindal-Hirschmann index; GDP; exports; imports; balance sheet, gross fixed capital formation.

Résumé : L'objectif de ce document est de mettre en lumière la trajectoire de diversification économique en Algérie sur la période 2011-2017, Nous avons adopté le coefficient Herfindal-Hirschman HHI pour mesurer la diversification de l'économie nationale, en ce qui concerne les Indicateurs macroéconomiques reflétant la performance économique : PIB, exportations, importations, recettes du bilan et formation brute de capital fixe.

De toute évidence, il est maintenant impératif d'adopter la diversification économique en tant que nouvelle politique de développement visant à réaliser le passage progressif de l'économie algérienne de la concentration à la diversification, afin de créer de nouvelles sources de revenus.

Mots clés : diversification économique ; indice Herfindal-Hirschmann ; PIB ; exportations, importations ; bilan public ; formation brute de capital fixe.

مقدمة:

إن الاعتماد على النفط كمورد واحد ترتبط أسعاره بالأسواق العالمية ويبقى عرضة للتقلبات الحادة بين الحين والآخر، يهدد استقرار وأمن الاقتصاد الوطني، يقتضي ضرورة تبني استراتيجية دائمة للنمو الاقتصادي تقوم على مصادر متنوعة، دائمة ومستمرة لخلق الدخل والعملية الصعبة، وتعتمد على تنويع الناتج المحلي الخام وخلق القيمة المضافة، وفي هذا السياق سعت الجزائر على غرار البلدان الرعية المصدرة للنفط لانتهاج استراتيجية للتنويع الاقتصادي، تهدف إلى هيكلة الاقتصاد الجزائري من جديد من خلال إشراك كل القطاعات الاقتصادية البديلة في مسار التنمية، وتبلورت رهانات اقتصادنا الوطني بين واقعه الريعي، الذي ساهم في تعطيل الجهاز الإنتاجي خارج المحروقات بشكل كبير وبين المأمول في إعادة إصلاح وإنعاش وتنويع النشاط الاقتصادي، وتحلى ذلك من خلال النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر الذي نشرته وزارة المالية في سنة 2016، ومن هذا المنطلق ارتأينا أن نقوم بدراسة تحليلية لواقع مسيرة التنويع الاقتصادي بعد الصدمة البترولية أي للفترة الممتدة من 2011 وحتى 2017، كما استهدفنا الإشارة إلى مدى إسهامات أو الزيادات الملموسة للقطاعات غير النفطية في المؤشرات الاقتصادية الكلية.

طرح تساؤل الإشكالية:

سنقوم إذن على غرار كل ما سبق بطرح تساؤل إشكاليتنا التالي:

إلى أي مدى يحقق الاقتصاد الجزائري تنوعا في مؤشرات الاقتصاد الكلية؟

كما قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- هل استطاع الاقتصاد الوطني تحقيق نمو ولو طفيف خارج قطاع المحروقات بعد أزمة البترول لسنة 2014؟

2- هل يمكن تحقيق تحدي التنويع الاقتصادي مستقبلا في ظل التثمين الفعال لموارد وكفاءات الاقتصاد الوطني؟

الفرضيات: اعتمدنا لدراسة إشكالية بحثنا على الفرضيتين التاليتين:

1- يبقى الاقتصاد الجزائري ريعي بالدرجة الأولى، ولم يحقق أي نمو واضح في المؤشرات الاقتصادية الكلية خارج قطاع

المحروقات حتى بعد النكسة البترولية.

2- لا يمكن تحقيق تنويع اقتصادي إلا بالتثمين الجيد للإمكانات والكفاءات التي تتوفر عليها اقتصادنا الوطني في

مختلف القطاعات.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة لقياس مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات، وهذا بالتركيز على خمسة

مؤشرات تخص الاقتصاد الكلي: الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، إيرادات الموازنة العمومية، التكوين الإجمالي

الخام لرأس المال الثابت، للفترة الممتدة من 2011-2017 وبذلك استهدفنا قياس مستوى التنويع الاقتصادي من خلال

المؤشرات الاقتصادية الكلية، خاصة بعد أزمة النفط الأخيرة.

أهمية الموضوع:

تتبع أهمية الإشكالية المدروسة، من أهمية استراتيجية التنويع الاقتصادي في حد ذاتها كآلية وكنموذج فعال لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خارج المحروقات، وفك التبعية للنفط كطاقة تتميز بالنضوب وعدم التجديد، وحماية الاقتصاد الوطني من تقلبات أسعار هذه السلعة في الأسواق الدولية، وبذلك السعي لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الدائم، من خلال إعادة الاعتبار للقطاعات والفروع الاقتصادية الأخرى ودعمها لتشكيل نقطة انطلاق للتنويع الاقتصادي ومحرك للإقلاع الاقتصادي.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التنويع الاقتصادي، ومختلف التقنيات المستخدمة لحسابه، نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر الدراسات التالية:

1- الدراسة التي قامت بها لجنة الاتحاد الأوروبي بعنوان: «les indices de la concentration et leur application concrète au secteur de l'automobile dans la communauté» والتي تناولت حساب مؤشرات التنويع في صناعة السيارات في كل من فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، باستعمال مؤشر هيرفندال-هيرشمان، وتوصلت الدراسة إلى وجود تنويع كبير في سلسلة القيمة لصناعة السيارات في دول الاتحاد الأوروبي، مما يعكس وجود تكامل وشراكة بين الشركات الكبرى لصناعة السيارات.

2- دراسة بعنوان: «Export diversification and structural transformation Morocco: what role for FDI»، للباحثين شراف الدين موسير وصفاء تبيت محمد، من جامعة الرباط بالمغرب 2016، حيث تناولت الدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنويع في الصادرات في الاقتصاد المغربي، وتم حساب مؤشر هيرفندال-هيرشمان لتنويع الصادرات المغربية في ظل انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر، وبينت الدراسة الأثر الإيجابي لتدفقات الاستثمار الأجنبي على تنويع الصادرات المغربية.

3- دراسة للباحثين صباح براحي وشماس عبد الوهاب بعنوان: "دور السياسات الاقتصادية في بعث تنويع الاقتصاديات الريفية لتحقيق التنمية المستدامة -دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري 2000-2014"، حيث استهدف البحث تحليل دور السياسات الاقتصادية المعتمدة في الجزائر للفترة 2000-2014 في تحقيق التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة من خلال حساب مؤشر هيرفندال-هيرشمان المركب لتنويع المتغيرات الاقتصادية الكلية، وتوصلت الدراسة إلى عدم نجاعة السياسات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر وعجزها في تنويع القاعدة الاقتصادية.

المنهج المستخدم في الدراسة:

لقد حاولنا دراسة الموضوع من خلال دراسة نظرية تلم بالإطار المفاهيمي لاستراتيجية التنويع الاقتصادي، كما تطرقنا لمحاور النموذج الاقتصادي الجديد حسب ما جاءت به وزارة المالية، أما للجانب التطبيقي، فقمنا بحساب مؤشر التنويع الاقتصادي "هيرفندال-هيرشمان" للفترة 2011-2017 وذلك بإتباع الخطوات التالية في البحث المقدم:

- 1-أسباب الأزمة النفطية وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري.
- 2-الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي، أهدافه ودوافعه.
- 3-أنواع التنويع الاقتصادي.
- 4-مظاهر التنويع الاقتصادي.
- 5-المؤشرات المستخدمة في قياس التنويع الاقتصادي.
- 6-النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر 2016-2030.
- 7-دراسة تحليلية لقياس مؤشر التنويع الاقتصادي "هيرفندال-هيرشمان" للاقتصاد الجزائري للفترة 2011-2017.

1-أسباب الأزمة النفطية وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري:

لقد أحدث النفط ثورة في اقتصاديات الدول المصدرة له، خاصة مع الارتفاع المشهود لأسعاره في السنوات الماضية، وهو ما قلل من أهمية التنويع الاقتصادي في نظر الدول الغنية بالطاقات الأحفورية، مما جعل منها طبعا دولا ريعية بامتياز وأدى ذلك إلى تعطيل الجهاز الإنتاجي لاقتصادياتها، ولم تظهر الحاجة إلى تنويع الاقتصاد بشكل ملح، إلا عقب انهيار أسعار النفط في منتصف 2014.

1-1 أهم أسباب النكسة البترولية:

تتمثل أهم أسباب النكسة البترولية في:

* **اختلال معادلة العرض والطلب الكليتين:** التي تستند للنظرية الاقتصادية، حيث أنه كلما زاد الطلب على المنتج ارتفع سعره، أما إذا فاق العرض على الطلب ينخفض سعرها، وهذا ما حدث فعلا مع انهيار أسعار البترول التي سجلت أدنى مستوياتها في أسواق النفط العالمية، حيث سجل سعر البرميل 40.68 دولار مع نهاية سنة 2014، ولم تعرف الأسعار ارتفاعا محسوسا بعد ذلك. (P. 890، 2017، Boudia Mounya /f. Akhari Farouk/ Zebiri Noura)

* تجاوز الزيادات المسجلة في الإنتاج والعرض الأسقف المحددة ويرجع ذلك إلى:

- **صعود الولايات المتحدة الأمريكية كمصدر للبترول،** حيث رفعت إنتاجها من 10 ملايين برميل يوميا إلى 14 مليون برميل، وبذلك تخطت كل من روسيا والسعودية، اللتان تعتبران على رأس الدول المنتجة والمصدرة للنفط عالميا.
- **عودة إيران لتصدير النفط:** حيث بلغ الإنتاج الإيراني للنفط نحو 3 ملايين برميل يوميا.
- **زيادة الإنتاج في العراق:** حيث تم رفع الإنتاج من 3.3 إلى 4.3 مليون برميل يوميا، هذه الزيادة تعادل إنتاج الجزائر بأكملها، وهي ثالث أكبر منتج للنفط في إفريقيا.
- **زيادة إنتاج البرازيل للنفط:** ارتفع إنتاج البرازيل من 2.6 مليون إلى 3 ملايين برميل يوميا.
- * **احتكار الأوبك،** لم يعد فعالا، وباتت مصالح الدول الكبرى فوق كل اعتبار. (يوهانس بك، ياسر أبو معليق، 2014)

2-1 تداعيات النكسة البترولية على الاقتصاد الجزائري:

بالنسبة للجزائر فإنها تعتبر بلدا ريعيا بامتياز فهي تحتل المرتبة الخامسة في العالم من حيث مخزون الغاز الطبيعي،

والمرتبة 14 من حيث المخزون النفطي، وهي ثاني أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم، وثالث أكبر مصدر للنفط في إفريقيا، وتحقق هذه الطاقة الأحفورية للاقتصاد الجزائري عوائد مالية ضخمة، فإقتصادنا الوطني يعتمد بنسبة 60% من الجباية البترولية لتمويل التنمية الاقتصادية، وتمثل صادرات النفط حوالي 95% من إجمالي صادرات الجزائر، أما 65% من الإيرادات العامة تعتمد على العائدات النفطية في حين يشغل إنتاج المحروقات حوالي 40% من الناتج المحلي الخام، ويتجلى الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري واضحا، من خلال القراءة التالية لمعطيات الاقتصاد الجزائري الكلي:

الجدول-1: مساهمة قطاع المحروقات في المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر.

البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
تطور أسعار النفط بالدولار للبرميل	112.9	111	109.5	100.2	49.49	45	54.1
نسبة صادرات النفط من إجمالي الصادرات	%97.19	97.14 %	%97	%97.23	%95.70	%95.25	%96.05
مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الخام	%36.1	%34.2	%29.8	%27	%18.8	%17.4	%19.1
مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة	%68.7	%66.7	%61.7	%59	%46.5	%34.9	%38.4
رصيد الميزان التجاري مليار دولار	25961	20167	9880	1022	17520-	19572-	13504-
رصيد ميزانية الدولة مليار دينار جزائري	168.6-	710.9-	143.7-	1375.3-	2621.7-	2945.3-	1662.2-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: تقارير السنوية للتطورات الاقتصادية والمالية لبنك الجزائر 2011-2017.

لقد كان لهذه الصدمة النفطية تداعيات ثقيلة على الاقتصاديات البترولية، كما أعرب عنه صندوق النقد الدولي منذ زمن عن قلقه مما أسماه بـ "مورد النعمة"، فتمثلت أهم الآثار الثقيلة لهذه الأزمة على الاقتصاد الجزائري فيما يلي:

1- انخفاض فادح في إيرادات صادرات النفط، حيث تراجع دخل الصادرات النفطية إلى النصف تقريبا، حيث سجلت سنة 2015، 33081 مليار دولار مقابل 59996 مليار دولار سنة 2014.

2- العجز الكبير المسجل في الإيرادات العامة، وسعيا للوفاء بالنفقات العامة، لجأت الحكومة إلى صندوق ضبط الموارد الذي انخفضت موارده إلى 1714.6 مليار دينار جزائري ما بين 2014 إلى 2015، انخفاض قدر بنسبة 33% خلال سنة.

3- عجز واضح في الميزان التجاري، حيث سجلت الجزائر عجزا تجاريا بلغ 7.7 مليار دولار في النصف الأول لسنة 2015، حيث فاقت الواردات الصادرات، ولم تغطي هذه الأخيرة إلا في حدود 71%.

4- انخفاض مداخيل الجزائر من العملة الصعبة، وهذا ما أثر بصفة مباشرة وثقيلة على التوازنات الكبرى للاقتصاد الجزائري، وهذا ما أدى بالحكومة إلى تبني سياسة التقشف في النفقات العامة، في قانون المالية والميزانية العامة لسنة 2016. (لومايزية عفاف، أوت 2018)

ومن هذا المنطلق يعد التنويع الاقتصادي رهانا كبيرا يواجهه الدول الأقل تقدما، فهو مطلب حيوي تنشده الدول المنتجة والمصدرة للنفط، والتي ظلت طويلا رهينة للتقلبات وعدم الاستقرار الذي عرفته أسعار هذه السلعة في الأسواق الدولية.

2- ماهية التنويع الاقتصادي، أهدافه ودوافعه:

2-1 ماهية التنويع الاقتصادي:

يعرف التنويع الاقتصادي بأنه «الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الرئيسية في الاقتصاد المعني، والتي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن التنافسية العالمية، وذلك برفع القدرة الإنتاجية للقطاعات المتنوعة، حتى وإن لم تكن ذات تنافسية عالية، وذلك بهدف الارتقاء بمساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، وتنويع هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات، وتفعيل دور الجباية الضريبية لتوسيع إيرادات الموازنة العمومية، وبذلك تتعدد البدائل الاقتصادية لتحل محل المورد الواحد» (حامد عبد الحسن الجبوري، 2010)

كما يمكن تعريفه بـ «تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تثمين القاعدة الصناعية والزراعية، وخلق قاعدة إنتاجية، مما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع».

أو أنه أيضا: «توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد، وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا». (عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، 2014، ص. 57)

وعليه فالتنويع الاقتصادي يشير إلى الآليات التي بإمكانها المساهمة في تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الوطنية، وكذلك تعزيز القدرة على الولوج للأسواق الدولية بتنويع الصادرات، فالتنويع الاقتصادي إذن هو خلق لأنشطة اقتصادية أكثر تطورا، تتسم بالديمومة والمحتوى التكنولوجي المتقدم، وإنتاج سلع ذات قيمة مضافة عالية، أي باختصار السعي على المدى الطويل لخلق تنمية مستدامة بعيدة عن الاقتصاد النفطي.

2-2 الأهداف المرجوة من نموذج التنويع الاقتصادي:

تتمثل الأهداف المرجوة من نموذج التنويع الاقتصادي في:

1- تنويع مصادر الدخل من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية السلعية منها والخدماتية في خلق الناتج المحلي الخام.

2- خلق ودعم فروع وقطاعات وأنشطة متنوعة قادرة على خلق القيمة المضافة، فينجر عنه تشجيع منتج وطني، يستطيع تلبية احتياجات السوق الوطنية، ليتوسع مستقبلا لأسواق دولية ليتم إحلال الواردات.

3- تنويع صادرات الاقتصاد الوطني بمنتجات جديدة، متنوعة ذات محتوى تكنولوجي عالي، وهو ما يسمح للاقتصاد أن

- يحتل مكانة مرموقة في التبادل التجاري الدولي. (محمد كريم قروف، 2016، ص.ص. 637-638)
- 4-تقليل نسبة المخاطر الاقتصادية، وتحسين الاقتصاد الوطني بعدم الاعتماد على المورد الواحد، وإذ تجنب المخاطر والتقلبات السعرية لهذا الأخير في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى خطر نزوب المخزون النفطي فالموارد الطبيعية موجودة بوفرة، ولا بديل لها طبيعياً.
- 5-تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة بعيداً عن الإيرادات الريعية المعتمدة أساساً على نوع واحد من السلع كالبتروول مثلاً. (المعهد العربي للتخطيط بالكويت)
- 6-التنويع الاقتصادي سياسية تنمية تبحث في استقرار الاقتصادي الوطني بعيداً عن تقلبات النفط الذي هو منتج عالمي، يتبع العرض والطلب والسعر في الأسواق الدولية، والأهم يرتبط بمصالح الدول المحتكرة لأسواقه.
- 7-تحقيق التنمية المتوازنة إقليمياً واجتماعياً تقوم على تامين الموارد والكفاءات المتاحة، والعمل على تنميتها وتطويرها وإدارتها إدارة فعالة. (حامد عبد الحسن الجبوري، 2010)
- 8-توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية حتى ينعكس التنويع إيجابياً على النمو الاقتصادي من خلال التأثيرات الخارجية في الإنتاج كعلاقة المناولة من الباطن مثلاً.
- 9-إن تقليل التذبذب في مستوى الناتج المحلي من خلال تنويع الأنشطة الإنتاجية وليس تركيزها، يساهم في إنعاش هيكل الإنتاج، وإحداث تنمية من القطاعات الأكثر تقلباً إلى القطاعات الأقل تقلباً، وذلك بتناقص درجة التركيز القطاعي في المراحل الأولى لعملية التنمية وتزايدها في مراحلها الأخيرة. (مدوح عوض الخطيب، 2014، ص.ص. 7-8)

2-3 الدوافع التي حفزت الدول الريعية لتبني التنويع الاقتصادي:

أما الدوافع التي حفزت الدول الريعية لتبني التنويع الاقتصادي فهي:

- 1-ضرورة إيجاد مصادر أخرى لتدفق الدخل، ولتنمية الناتج المحلي الإجمالي، ولتنويع البنية الهيكلية للصادرات.
- 2-تأثر حصيلة الصادرات بشكل سلبي بتذبذبات أسعار النفط، مما هدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدول المنتجة والمصدرة للنفط.
- 3-تميز النفط بكونه مورد طبيعي معرض للنزوب، مما يوجب حتمية اعتماد مصادر طاقة بديلة غير ناضبة لتحقيق التنمية المستدامة.
- 4-تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية.
- 5-تقليل الاعتماد على العوائد والفوائض الريعية كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي. (عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، 2014، ص.57)

3-أنواع التنويع الاقتصادي:

يمكن أن نميز بين نوعين مختلفين للتنويع الاقتصادي:

3-1 تنويع الإنتاج: هو تنويع اقتصادي يتم على مستويين:

أ-المستوى الجزئي: يتم على نطاق المؤسسات الإنتاجية أي قطاع الأعمال، ويرتبط بالعملية الإنتاجية من خلال التنويع في تشكيلة المنتجات والعمل على تجديدها بتبني التطوير التكنولوجي والبحث العلمي وتأمين الكفاءات، وبذلك يحقق قطاع الأعمال نموا و مردودية وأرباح أكبر، وتتوسع الحصص السوقية لاكتساب أسواق وطنية جديدة بتلبية الاحتياجات السوقية الوطنية، ومن ثمة البحث في اكتساح أسواق دولية من خلال تصدير منتجات عالية الجودة وذات قيمة مضافة، ومحتوى تكنولوجي مرتفع، ومن تبعات التنويع في هذا المستوى تعزيز العلاقات التشابكية بين مختلف المؤسسات على الصعيد المحلي الوطني والدولي في إطار عقود أنشطة المناولة الباطنية أو في إطار الشراكة الإنتاجية الأجنبية.

ب-المستوى الكلي: يتحقق التنويع الإنتاجي بمساهمة جميع الفروع والقطاعات الاقتصادية في تحقيق الناتج المحلي الخام وتوليد الدخل الوطني، بما في ذلك الزراعة، الصناعة، السياحة، والخدمات.

3-2 تنويع التجارة الخارجية: يرتبط تنويع التجارة الخارجية بتنويع شقي الميزان التجاري: وذلك بتنويع الصادرات، إذ لا يجب الاعتماد المطلق على تصدير سلعة واحدة، معرضة للتقلبات الدائمة للأسواق الدولية، فمثلا في حالة اقتصادنا الوطني تمثل صادرات البترول 97% من إجمالي الصادرات، وهو ما يؤثر سلبا أو أنه حتى يكبح مسار التنمية الاقتصادية، لكن بالمقابل تنويع البنية الهيكلية للصادرات خارج قطاع المحروقات سيعطي دفعا إيجابيا لنشاط القطاعات الاقتصادية الوطنية بحيث يجب أن تتنوع الصادرات بين المنتجات المصنعة ونصف المصنعة من الإنتاج المحلي.

ومن جهتها لا يجب أن يقتصر هيكل الواردات على السلع ذات الاستهلاك الواسع كالسلع الغذائية مثلا والتي يمكن إحلالها محليا غير أنه بالمقابل يجب التركيز على السلع الاستثمارية ذات المحتوى التكنولوجي الفائق، والتي تساهم إلى حد كبير من رفع التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت، مما ينعكس إيجابيا على الكفاءة والقدرة الإنتاجية للمؤسسات الاقتصادية الوطنية وبذلك يتم دعم مسار التنمية الاقتصادية. (محمد كريم قروف، 2016، ص.639)

4-مظاهر التنويع الاقتصادي:

يتجلى نجاح التنويع الاقتصادي بسيادة عدة مظاهر في الاقتصاد تتمثل فيما يلي:

- 1-تطور البنية التحتية التي من شأنها المساهمة في تحسين بيئة الأعمال، وإعطاء دفعا ومحفزا للاستثمار الخاص والأجنبي المباشر.
- 2-احتلال القطاع الخاص مكانته الإيجابية في الاقتصاد، فيساهم في خلق الناتج المحلي والقيمة المضافة، ويشارك في تنويع الدخل وخلق فرص العمل، خاصة إذا ما تم دعمه وتوجيهه نحو مجال التصنيع.
- 3-ترقية الأداء في المؤشرات الدولية، التي تعكس إيجابيا الأداء والتنويع الاقتصادي، كمؤشر التنافسية، مؤشر الخدمات اللوجيستية ومؤشر سهولة ممارسة الأعمال ومناخ الاستثمار.
- 4-وجود تشابك بين القطاعات الاقتصادية وتغذية عكسية بينها أمامية وخلفية، من خلال الشراكة التي تفتح آفاقا كبيرة لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتلعب دورها الفعال في التنمية الاقتصادية في البلدان الأقل تنوعا.
- 5-التبني الدائم لبرامج الإصلاح والإنعاش الاقتصادي على جميع الأصعدة: المالية، النقدية، التجارة الخارجية، وتعزيز

آلية السوق وهو ما يسفر إيجابيا على زيادة مساهمة كل القطاعات الاقتصادية في خلق الناتج المحلي الخام، أما تحرير التجارة الخارجية يرفع من حصيلة الإيرادات بالعملة الصعبة، مما يسد العجز الذي تعاني منه إيرادات خزانة الدولة، وبذلك يتحقق استقرار الموازنة العامة.

6-التقليل التدريجي للاعتماد على القطاع النفطي كمورد أساسي وحيد والتفكير في استغلال موارد طاقة بديلة لضمان التنمية المستدامة. (جاسم حسين، 2014، ص. ص. 2-5)

5-المؤشرات المستخدمة في قياس التنوع الاقتصادي:

إن التنوع الاقتصادي يمكن قياسه بعدة مؤشرات إحصائية تتفاوت كفاءتها وملائمتها لأغراض القياس، فتعتمد بعضها على قياس ظاهرة التشتت كمعامل الاختلاف، أو على قياس خاصية التركيز كمؤشر جيني، أو على مفهوم التنوع كمعامل هيرفندال-هيرشمان الذي يعد أكثر شيوعا، غير أن كل هذه المؤشرات تعطي مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنوع الاقتصادي.

بالنسبة لمعامل هيرفندال-هيرشمان فيعتمد على قياس تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه، ويبرز التغير الهيكلي الذي طرأ على مكونات، ولهذا يطبق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس التنوع الاقتصادي في قطاع معين، ويعرف معامل هيرفندال-هيرشمان Herfindahl-Hirshman-Index

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^N \left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

بالصيغة التالية:

حيث (N) عدد النشاطات، (x_i) قيمة المتغير في النشاط (i)، (x) القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات، تتراوح قيمة معامل هيرفندال-هيرشمان بين الصفر والواحد أي $(0 \leq H \leq 1)$ ، $H=0$ فهذا يعني أن هناك تنوع كامل في الاقتصاد أي تساوي حصص النشاطات بعد نسبها مثلا إلى الناتج المحلي الكلي لجميع النشاطات.

$H=1$ فإن مقدرا التنوع يكون معدوما، والناتج متركزا في نشاط واحد فقط من النشاطات الاقتصادية، في حين لا تساهم بقية النشاطات بأية حصة في الناتج المحلي الإجمالي مثلا. وتعد القيم المرتفعة لمعامل هيرفندال $(0.50 \leq H \leq 1)$ دليلا على ضعف الاقتصاد في توزيع النشاطات بشكل متكافئ ومتوازن على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات، وبالتالي تنحصر في عدد قليل منها. (ممدوح عوض الخطيب، 2014، ص.9)

6-النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر 2016-2030:

لقد صادقت الحكومة الجزائرية في 2016، في سياق سياسة تنويع الاقتصاد الجزائري على نموذج النمو الاقتصادي الجديد الذي يهدف أساسا إلى تحقيق معدل نمو يصل إلى 6.5%، خارج قطاع المحروقات ما بين 2020-2030، وبذلك يرتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام للعشرية القادمة، وقد تمحور النموذج المعلن عنه حول ثلاثة محاور رئيسية تمثلت في:

المرحلة الأولى: 2016-2019: تتمثل في بعث وإطلاق سياسة تنمية جديدة، تستهدف النمو التدريجي للقيمة المضافة لمختلف قطاعات الاقتصاد.

المرحلة الثانية: 2020-2025: وسميت هذه المرحلة بالمرحلة الانتقالية، وهي مرحلة تدارك الاقتصاد للتوازن الكلي من خلال تدارك مختلف المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية الكلية.

المرحلة الثالثة: 2026-2030: هي مرحلة الاستقرار، أثناءها يكون الاقتصاد الجزائري قد تدارك معظم المؤشرات التوازنية الكلية، وحقق التوازنات الكبرى.

وخلال المراحل المذكورة يجب تحقيق الغايات التالية، والهادفة لتنويع الاقتصاد الوطني:

- تحقيق ارتفاع محسوس للناتج الداخلي الخام الفردي بـ 2.3 مرة.
- مضاعفة مساهمة القطاع الصناعي في خلق القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام من 5.3% حاليا إلى 10% مع نهاية 2030.
- عصنة القطاع أفلاحي في غضون الفترة المذكورة، مما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي، والعمل على رفع مساهمة هذا القطاع في الناتج القومي وإجمالي الصادرات الوطنية.
- التحول الطاقوي، وهو أهم هدف منشود للنموذج الاقتصادي الجديد، ويستهدف تخفيض معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة للنصف، واقتصار عملية الاستخراج على ما هو ضروري فعلا لمسار التنمية، أي اتخاذ سياسة للنجاعة الطاقوية بتطوير الطاقات المتجددة البديلة والمتنوعة لتحقيق الأمن الطاقوي.
- تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، من خلال إحداث ديناميكية قطاعية بتطوير وتنمية مختلف القطاعات والفروع الجديدة ذات القيمة المضافة العالية، وكذلك النهوض ودعم القطاعات الحالية ليتناقص بذلك الاعتماد المفرط والكلي على قطاع المحروقات وخلق موارد جديدة لتوسيع مصادر الدخل.
- دعم وتشجيع الاستثمار خارج قطاع النفط، من خلال تحسين إنتاجية الاستثمار العمومي، ودعم الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في القطاع الصناعي، وينعكس ذلك إيجابيا على رفع معدل النمو الاقتصادي، وسيتم ذلك في إطار تجسيد نظام وطني جديد للاستثمار.
- دعم الشراكة بين القطاع العام والخاص، وذلك بخلق وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ضرورة تقليص الفارق بين الصادرات والواردات من خلال العمل على تسريع وتيرة نمو الصادرات للسلع والخدمات المتنوعة خارج قطاع المحروقات والعمل إذن على تحسين وضعية الميزان التجاري وميزان المدفوعات ابتداء من 2020، ولن يتأتى ذلك إلا بكبح تدفق الواردات وإحلالها محليا.
- مراجعة القانون الأساسي لممارسة الأعمال "Doing Busniss" من خلال مراجعة آليات تمويل الاستثمار بمواصلة إصلاح المنظومة البنكية وتطوير سوق رأس المال.
- مراجعة السياسة الصناعية في الجزائر من خلال العمل على تسريع وتيرة نمو القطاع الصناعي، وأيضا إعادة تنظيم وتسيير العقار الصناعي وإدماجه جهويا، من خلال مراجعة مهام الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري وإعداد

برنامج جديد لتوزيع المناطق الصناعية. (منشور وزارة المالية الجزائرية، 2016)

7- قياس مؤشر التنوع الاقتصادي حسب مؤشر هيرفندال-هيرشمان للفترة (2011-2017):

من خلال الجدول رقم 1 يتضح جليا أن القطاع النفطي مازال يحافظ على موقعه كمصدر رئيسي لإيرادات الدولة، وكذلك كمكون أساسي في الصادرات السلعية، إلا أننا نلاحظ كنقطة ايجابية التغير الحاصل في بنية الناتج المحلي الخام، وكذلك يمكن الإشارة إلى القفزة النوعية التي سجلتها الجباية غير البترولية في تمويل خزينة الحكومة، كل تلك المؤشرات توضح بعض التغيرات الهيكلية، حتى وإن كانت طفيفة في بنية الاقتصاد الجزائري، والتي تعكس أساسا إحداث التنوع الاقتصادي تدريجيا، ولهذا من الضروري أن نتطرق لقياس درجة التنوع بمؤشرات كمية لمعرفة عمق أو سطحية التغير الحاصل في الاقتصاد الوطني، وبالتالي قياس زيادة درجة تنوع القاعدة الاقتصادية أو تناقصها من خلال استعمال مؤشر هيرفندال-هيرشمان وتم حسابه على أساس ما تحصلنا عليه من معطيات إحصائية في الجدول التالي :

الجدول - 2 -: حساب معامل هيرفندال-هيرشمان للتنوع الاقتصادي في الجزائر 2011-2017.

البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الناتج المحلي الخام	0.14	0.12	0.10	0.09	0.07	0.06	0.05
الواردات	0.19	0.14	0.13	0.16	0.15	0.14	0.13
الصادرات	0.95	0.95	0.95	0.95	0.93	0.92	0.93
التكوين الإجمالي الخام لرأس المال الثابت	0.48	0.37	0.37	0.45	0.48	0.52	0.52
الإيرادات العامة	0.14	0.12	0.07	0.04	0.03	0.10	0.07
المؤشر المركب	0.38	0.34	0.32	0.34	0.33	0.35	0.34

المصدر: إعداد الباحثة.

ترتبط الفترة الزمنية التي سيغطيها مؤشر التنوع الاقتصادي، بالفترة التي عرفت فيها أسعار البترول تذبذب كبير، حيث استهدفنا التعرف على مدى ربيعة الاقتصاد الوطني من جهة، ومن جهة ثانية على مدى تسجيل ولو مستوى طفيف للتنوع لمتغيرات: الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، إيرادات الدولة، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت، من خلال اعتماد مؤشر هيرفندال-هيرشمان، لكل متغير على حدى، بحيث يتم تقدير معدل تغير هذا المعامل لمعرفة فيما زادت درجة التنوع في المتغير أم نقصت، ونظرا لأن ظاهرة التنوع ظاهرة متعددة الأبعاد، فسوف نقوم بتقدير مؤشر مركب للتنوع بأخذ الوسط الحسابي لمؤشر هيرفندال-هيرشمان لكل من الناتج والصادرات والواردات وإيرادات الدولة وإجمالي تكوين رأس المال الثابت.

7-1 التنوع في الإنتاج: الناتج المحلي الإجمالي:

بالنسبة للناتج المحلي الخام فإن المساهمة النسبية للقطاعات تسيطر عليها مساهمة البترول بأكثر نسبة خلال السنوات المدروسة، غير أن ما يمكن ملاحظته أن هذه النسبة شهدت انخفاضا متواصلا فقد كانت خلال سنة 2011 تقدر بـ 36.1%، لتعرف انخفاضا محسوسا في سنة 2015 حيث بلغت 18.8% ثم 17.4% سنة 2016، لتصل إلى 19.1%

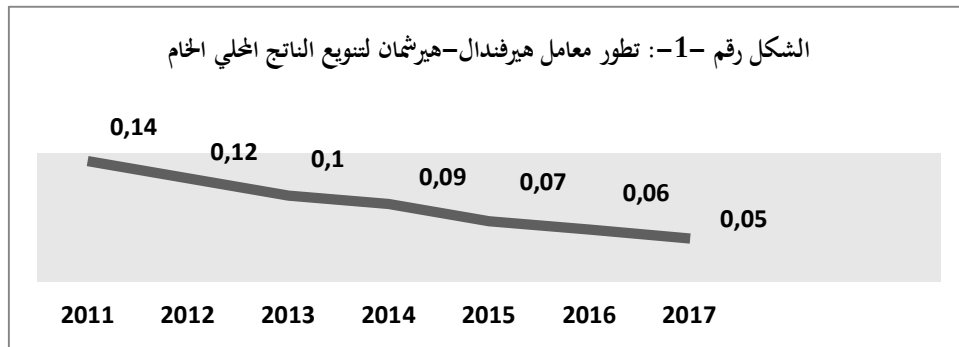
سنة 2017 أي تغير بقيمة -17% ما بين 2011 و2017، في حين سجلت بعض القطاعات الأخرى انتعاشا طفيفا، فعرف قطاع الفلاحة نمو من سنة 2011 بنسبة 8.1% إلى سنة 2017 بنسبة 12.3% أي بتغير يقدر ب +4.2%، في حين لم يشهد قطاع الصناعة نمو واضح، فكانت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2011 4.6% لتنتقل إلى 5.5% سنة 2017 أي بتغير هامشي يقدر ب +0.9%، من جهته شهد قطاع الخدمات انتعاشا ملحوظا ليرتفع بنسبة 19.7% في سنة 2011 إلى 27.3% سنة 2017، أي بتغير +7.6%، وكذلك من جهته سجل قطاع البناء والأشغال العمومية تطورا لترتفع مساهمته في الناتج من 9.2% في 2011 إلى 11.7% في 2017 بتغير يقدر ب +2.5%، ويبين الجدول رقم 3 مساهمة القطاعات الإنتاجية المختلفة في الناتج المحلي الخام وتغير هذه الإسهامات ما بين 2011 - 2017:

الجدول-3: التغير النسبي لمساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الخام.

البيان %	2011	2017	التغير النسبي
قطاع المحروقات	36.1	19.1	-17
الفلاحة	8.1	12.3	+4.2
الصناعة	4.6	5.5	+0.9
بناء وأشغال عمومية	9.2	11.7	+2.5
خدمات خارج الإدارة العمومية	19.7	27.3	+7.6
خدمات الإدارة العمومية	16.4	16.8	+0.4
أخرى	5.9	7.3	+1.4
المجموع	100	100	0

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر: 2011-2017.

وما يمكن تأكيده إذن تقلص مساهمة قطاع المحروقات في حين تزايدت مساهمات باقي القطاعات بدرجات متفاوتة، ولتقييم التنويع الاقتصادي الحاصل في البنية الإنتاجية للاقتصاد الوطني، قمنا بحساب معامل هيرفندال-هيرشمان للفترة 2011-2017 لمكونات الناتج المحلي الإجمالي، وتم تمثيل النتائج بالشكل رقم 1:



المصدر: إعداد الباحثة.

يبرز المنحى درجة التنوع المحققة في الناتج المحلي، حيث انتقل من 0.14 سنة 2011 إلى 0.05 سنة 2017، حيث شهد هذا المعامل انخفاض سنوي بمعدل متوسط يقدر بـ 0.7% خلال فترة الدراسة، مما يقودنا للحكم بحدوث تنوع في بنية الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعكس الجهود المبذولة لتحقيق التنوع الاقتصادي وزيادة مساهمة كل القطاعات في إحداث الناتج وتحقيق القيمة المضافة.

7-2 التنوع في الصادرات:

لتحقيق التنوع الاقتصادي لا يكفي أن نحقق تغير في بنية الإنتاج فقط، بل يتطلب التنوع حدوث تغيير للبنية السلعية للصادرات ويعتبر التنوع في الصادرات ذو أهمية بالغة في الاقتصاد النفطي الذي يركز أساسا على إنتاج وتصدير النفط والغاز الطبيعي، فإذا تنوعت الصادرات بشكل ملحوظ فذلك يعكس إلى حد كبير مدى التنوع الكبير الذي حققته القطاعات الإنتاجية خارج المحروقات وتلبية الحاجات المحلية من جهة، كما يعكس المشاركة الفعالة والتنافسية في التجارة الدولية من جهة ثانية، ويبين الجدول رقم 4: التغير النسبي لمساهمة مختلف السلع في هيكل الصادرات:

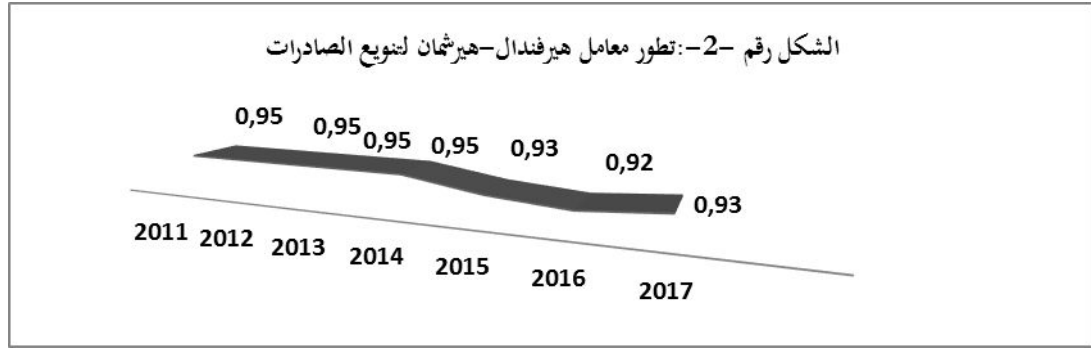
الجدول-4-: التغير النسبي للبنية الهيكلية للصادرات.

البيان %	2011	2017	التغير النسبي
مواد غذائية	0.50	1.22	0.72
مواد طاقة	97.19	96.05	-1.14
منتجات خامة أولية	0.21	0.21	0
منتجات نصف مصنعة	2.03	2.44	+0.41
تجهيزات صناعية	0.05	0.03	-0.02
سلع استهلاكية غير غذائية	0.02	0.05	+0.03
المجموع	100	100	0

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لمديرية الجمارك 2011-2017.

ومن خلال تحليلنا للبنية الهيكلية السلعية للصادرات، يلاحظ جليا أن صادرات الجزائر متركزة في المواد الطاقوية (البترول والغاز الطبيعي والزيوت والمواد الكيماوية)، حيث ظلت صادرات المحروقات تسيطر على إجمالي الصادرات بنسبة 98%، فقد سجلت صادرات النفط ومشتقاته نسبة 97.19% سنة 2011، لتصل إلى 96.05% سنة 2017، أي بانخفاض طفيف -1.14%، في حين ارتفعت مساهمة صادرات المواد الغذائية من 0.50% سنة 2011 إلى 1.22% سنة 2017، أي بزيادة طفيفة تقدر بـ 0.72% وعليه يتضح جليا أن البنية السلعية للصادرات لم تتغير من 2011 وحتى 2017 كثيرا، فقد ظلت المحروقات المهيمن الأول لصادرات الجزائر.

ومن خلال حساب معامل هيرفندال لقياس التنوع في هيكل الصادرات والممثل بالشكل رقم 2:



المصدر: إعداد الباحثة

نلاحظ تراوح قيمة المعامل ما بين 0.95% و 0.92%، وهذا ما يؤكد ضعف تنويع الصادرات المركزة أساسا على المحروقات، مما يعني عدم حدوث تنويع يذكر في الهيكل السلعي لصادرات الجزائر.

7-3 التنويع في الواردات:

من جهته يعكس التنويع في الواردات مدى اعتماد الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي في تلبية احتياجاته من السلع والخدمات التي لا يمكن إنتاجها محليا، خاصة التكنولوجيا أي المنتجات التقنية والتجهيزات، وكلما تنوعت بنية الواردات عكست عدم تنافسية الاقتصاد الوطني في الكثير من المنتجات وإذن عدم تغيير الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني مقارنة باحتياجاته المتزايدة، ولتقييم هيكل الواردات ستقوم بتحليل الجدول رقم 5 أدناه:

الجدول 5-: التغير النسبي للبنية الهيكلية للواردات

البيان %	2011	2017	التغير النسبي
مواد غذائية	19.08	16.78	-2.3
مواد طاقة	2.47	3.95	+1.48
منتجات خامة أولية	3.77	3.05	-0.72
منتجات نصف مصنعة	22.62	21.80	-0.82
تجهيزات فلاحية	0.82	1.21	+0.39
تجهيزات صناعية	33.97	27.81	-6.16
سلع استهلاكية غير غذائية	15.50	16.91	+1.41
أخرى	1.77	8.49	+6.72
المجموع	100	100	0

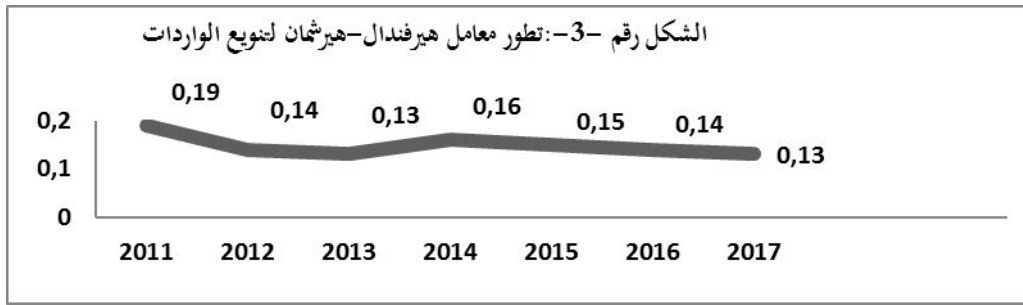
المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لمديرية الجمارك: 2011-2017

من خلال الجدول نلاحظ تنويع كبير لهيكل الواردات، وحدوث تغيرات في توزيعها، إذ تناقصت المواد الغذائية من 19.08% سنة 2011 إلى 16.78% سنة 2017 أي بانخفاض يقدر ب-2.3%، مما يعكس تطورا شهدته صناعة المواد الغذائية في الجزائر، كذلك سجلت المنتجات نصف المصنعة انخفاضا من 22.62% سنة 2011 إلى 21.89% سنة 2017، أي ب-0.82%، من جهتها السلع الاستهلاكية غير الغذائية ارتفعت من 15.50% سنة 2011 إلى 16.91% سنة 2017

أي بزيادة +1.41%، أيضا مصنوعات أخرى ارتفعت من 1.77% سنة 2011 إلى 8.49% سنة 2017 أي زيادة تقدر بـ6.72%، تعكس دائما ضعف القاعدة الصناعية في الجزائر.

كل هذه الفئات من السلع تعكس ضعف القدرة الإنتاجية المحلية فيما يخص تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني من سلع غذائية، مواد أولية، قطع غيار، مكونات جزئية للمنتجات، وهو ما أدى إلى تنويع الواردات.

وما يمكن ملاحظته أيضا أن استيراد التجهيزات الصناعية أخذ نسبا معتبرة، فكانت مساهمته النسبية في الواردات 33.97% سنة 2011 وانخفضت إلى 27.81% سنة 2017، إن هذه النسب المهمة تعكس سعي الدولة لتحديث الجهاز الإنتاجي بالمعدات والتجهيزات التقنية، في حين لم تسجل التجهيزات الفلاحية نسبا مهمة فتراجعت ما بين 0.82% و1.21%. أما بالنسبة لحساب معامل هيرفندال للواردات فنوضحه بالشكل 3 أدناه:



المصدر: إعداد الباحثة.

نلاحظ تناقص المعامل من 0.19 سنة 2011 إلى 0.13 سنة 2017، إلا أن قيمه تدل على عدم حدوث تغيير واضح للواردات خلال فترة الدراسة، فظلت الواردات متنوعة وغير مركزة في فئات معينة من السلع، أو أنها متنوعة بشكل مقبول كأن تنخفض نسبة السلع الغذائية التي من المفروض إحلالها محليا، أو المنتجات الخامة والنصف مصنعة التي من المفروض أيضا أن تنتج محليا من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار عقود المناولة من الباطن مثلا.

4-7 التنويع في الإيرادات الحكومية:

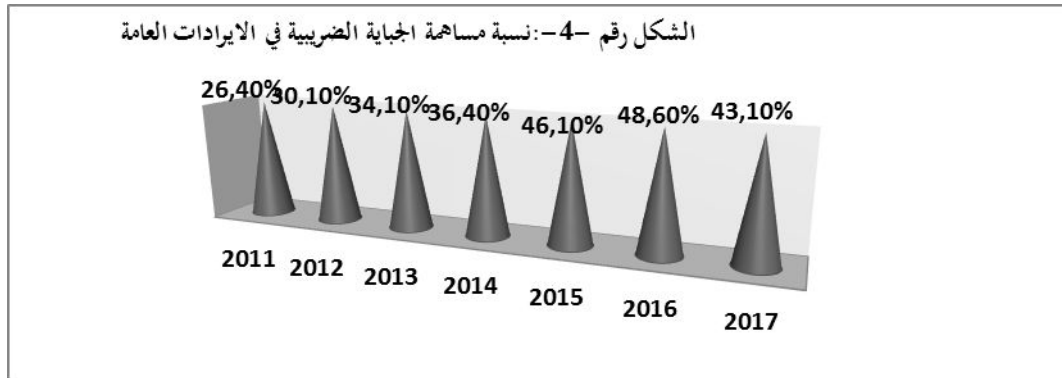
يعكس التنويع في تمويل الخزينة العمومية من خلال الإيرادات الحكومية المتنوعة مدى أهمية التنويع المسجل في الاقتصاد ككل، والجزائر تعتمد بشكل كبير على إيرادات الصادرات النفطية، إذ تعتمد النفقات العمومية بشكل كبير على تطور أسعار النفط، ويحدث التنويع في الإيرادات الحكومية إذا تزايدت مساهمة الإيرادات غير النفطية وخاصة الضريبية منها في تمويل الإيرادات العامة للدولة، ويعكس الجدول رقم 6 تغير المساهمة النسبية لبنية هيكل الإيرادات العامة:

الجدول 6-: تغير المساهمة النسبية لبنية هيكل الإيرادات العامة

البيان %	2011	2017	التغير
الإيرادات النفطية	67	38	29-
إيرادات أخرى	33	62	29+
المجموع	100	100	0

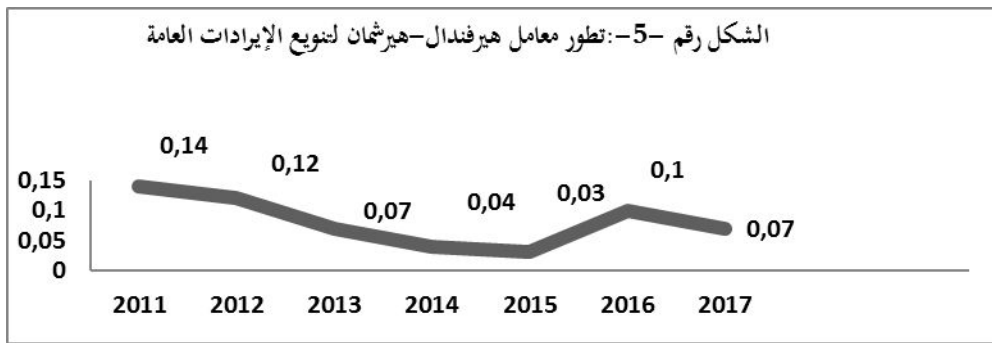
المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمديرية العامة للخزينة 2011-2017.

يظهر جليا من الجدول أن الإيرادات العامة للخزينة العمومية ترتبط ارتباطا وثيقا بأسعار النفط الدولية، حيث عرفت هذه الإيرادات ارتفاع محسوس يرجع أساسه لارتفاع الجباية النفطية، فوصلت مساهمتها إلى 67% سنة 2011، لتتخفص إلى 38% سنة 2017، بـ 29%، في حين ارتفعت مساهمة الجباية العادية من 33% سنة 2011 إلى 62% سنة 2017، أي بزيادة تقدر بـ 29%، ويرجع ذلك إلى جملة الإصلاحات الكبيرة التي باشرتها الحكومة من أجل توسيع مداخيل الجباية العادية تفاديا لأزمات انخفاض أسعار النفط، حيث ساهمت الإصلاحات المتبناة في رفع نسبة الجباية العادية في الإيرادات العامة، وخاصة الجباية الضريبية التي تطورت بشكل ملحوظ كما يبينه الشكل التالي:



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمديرية العامة للخزينة 2011-2017.

بحسب معامل هيرفندال لتوزيع الإيرادات الحكومية نلاحظ أن الدولة قل اعتمادها على الإيرادات النفطية، لتعتمد على مصادر أخرى لتمويل نفقاتها وهو ما يعد مؤشرا إيجابيا، حيث انخفض المعامل من 0.14 سنة 2011 إلى 0.07 سنة 2017، أي بمعدل متوسط سنوي يقدر بـ 0.5%، حيث أصبحت الإيرادات النفطية وغير النفطية موزعة بالتساوي تقريبا عام 2014 و 2015 حيث بلغت قيمة المعامل 0.04 و 0.03 على التوالي، وهذا ما نلاحظه من خلال الشكل:



المصدر: إعداد الباحثة.

7-5 التنويع في التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت:

يعبر التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت على مدى تطور الاستثمار وتوجهات القرارات الاستثمارية، هل هي تركز فقط على الاستثمار في القطاع النفطي بشكل أساسي وقوي، أم أن الاستثمار يتوزع بصورة متكافئة على كل القطاعات الاقتصادية، مما يعكس التنويع الحاصل في إجمالي تكوين رأس المال الثابت، ويتكون الطلب الكلي الإجمالي على رأس المال الثابت من إجمالي الإنفاق على الأصول الثابتة والمتمثل في إثراء وحيازة الآلات، المعدات والتجهيزات التقنية والتي تعتبر الذمة

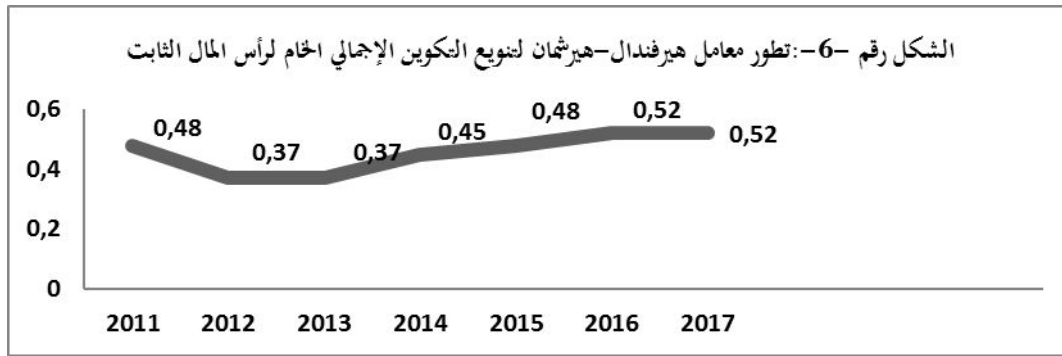
الحقيقية للاقتصاد فهي تعكس الطاقة الإنتاجية، وكذلك الاستثمار الحقيقي في شراء الأراضي وإنشاء المباني والطرق والمستشفيات والمدارس، أما الشق الثاني فيتمثل في المخزونات من البضائع التي هي في حوزة المؤسسات الإنتاجية. ويبين الجدول التالي توزيع إجمالي تكوين رأس المال الثابت بين التراكم الخام لرأس المال الثابت والتغيرات في مستوى المخزون.

الجدول 7-: تغير المساهمة النسبية لبنية هيكل التكوين الإجمالي الخام لرأس المال الثابت:

البيان %	2011	2017	التغير
التراكم الخام لرأس المال الثابت	83	85	2-
التغير في مستوى المخزون	17	15	2+
المجموع	100	100	0

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على المنشورات السنوية للديوان الوطني للإحصاء 2011-2017.

من الجدول نلاحظ أن الطلب الإجمالي الخام على رأس المال الثابت قد ارتفع من 83% سنة 2011 إلى 85% سنة 2017 أي بـ 2% وهي ذات النسبة التي زادت بها التغيرات في مستوى المخزون، وهو ما يعكس نسبية التنوع في رأس المال الثابت المتجه نحو زيادة النفقات على الأصول الثابتة، أما بالنسبة لمعامل هيرفندال للتنوع في إجمالي التكوين الخام لرأس المال الثابت فقد سجل ارتفاعا متواصلا من 2011 إلى 2017، حيث انتقلت قيمته من 0.48 سنة 2011 إلى 0.53 سنة 2017، أي بمعدل تزايد متوسط ثابت قدره 0.10% سنويا، الأمر الذي يؤكد بوضوح عدم تحقيق تنوع اقتصادي ملحوظ في توزيع إجمالي التكوين الخام لرأس المال الثابت وهذا ما يوضحه الشكل أدناه:



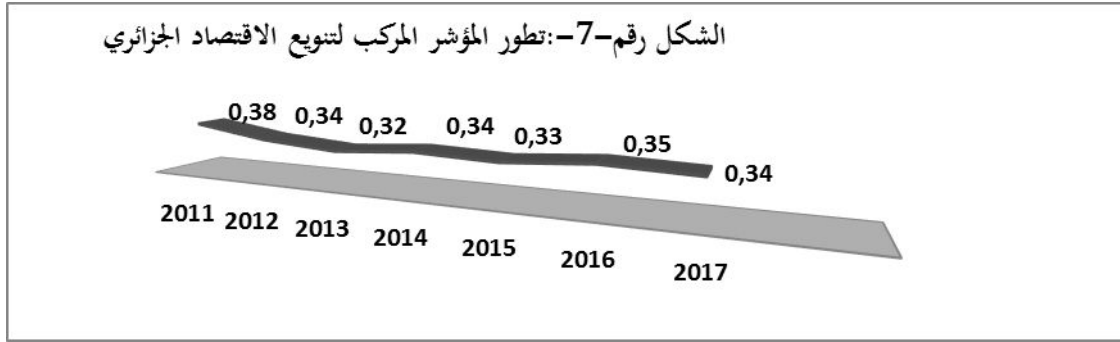
المصدر: إعداد الباحثة.

7-6 المؤشر المركب للتنوع الاقتصادي:

يعتبر التنوع الاقتصادي ظاهرة متعددة الأبعاد، تضم التنوع في كل مؤشرات الاقتصاد الوطني أي في مصادر الدخل وبنية الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك التنوع في بنية الصادرات والواردات وإيرادات الدولة والتكوين الإجمالي لرأس المال الثابت، ومن هذا المنطلق سنقوم بتقدير مؤشر إجمالي للتنوع الاقتصادي يعتمد على أخذ الوسط الحسابي لمعاملات هيرفندال للمتغيرات المدروسة، حيث يعكس هذا المؤشر الإجمالي المركب حقيقة التنوع الاقتصادي في الجزائر.

وتبين التقديرات أن معامل التنوع المركب قد بلغت قيمته 0.38 سنة 2011 وانخفضت إلى 0.34 سنة 2017، حيث تعكس هذه القيم أن الجزائر حققت قدرا طفيفا من التنوع الاقتصادي حيث أن انخفاض التنوع يترافق بشكل

جوهرى مع اعتماد الدولة على أسعار النفط وصادراته لتحقيق التنمية الاقتصادية ونوضح قيمة معامل التنويع المركب من خلال الشكل أدناه:



المصدر: إعداد الباحثة.

8- نتائج وتوصيات:

من خلال نتائج الدراسة المقدمة لحساب معامل التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة الممتدة من 2011-2017 والتي شهدت فيها أسعار البترول تراجعاً ملحوظاً، يتضح أن الاقتصاد الوطني قد حقق بعض الأهداف النسبية للتنويع:

- حيث انخفضت مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الخام من 36.1 % سنة 2011 إلى 19.1 % سنة 2017، بينما ارتفعت مساهمة القطاعات الأخرى خاصة قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية.
- إلا أن بنية الصادرات بقيت محافظة تقريباً على نفس النسب، فمشاركة صادرات النفط بقيت في نفس مستوياتها التي تصل إلى 97 %، مما يؤكد طبعاً عدم تحقيق التنويع في الصادرات وبقاء هيكل الصادرات يتصف بالتركيز.
- في حين مازالت واردات الجزائر متنوعة بشكل كبير، ولا يوجد أي إحلال للواردات بمنتجات جزائرية.
- على عكس مساهمة إيرادات النفط في تمويل الخزينة العمومية التي بدأت بالتراجع، مما يؤكد عزم الحكومة على إيجاد مصادر متنوعة لتمويل الإيرادات العامة خارج قطاع المحروقات.

وعليه فإن نجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر تعتمد على تحقيق الركائز التالية:

- تبني سياسات اقتصادية تقوم على تهمين الموارد والكفاءات المتاحة للاقتصاد الوطني وجعلها نقطة إقلاع لتحقيق التنويع.
- ضرورة دعم وتأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ستلعب دوراً بارزاً في إحلال بعض المنتجات المستوردة.
- تشجيع الاستثمار الخاص والأجنبي المباشر خاصة في قطاع الصناعة مما يساعد بالنهوض بهذا القطاع الذي سيكون له بالتأكيد دوراً رائداً في دفع مسار التنويع.
- مواصلة الإصلاحات الاقتصادية في شتى المجالات السياسية، الاقتصادية، المالية، المصرفية سعياً لدعم التنويع وتحقيق التنمية الاقتصادية.

الخلاصة:

قد بينت نتائج الدراسة لحساب معاملات هيرفندال- هيرشمان للتنوع، تحقيق تنوع نسبي وطفيف في الاقتصاد الوطني، والذي كان ينخفض بارتفاع أسعار النفط ويزيد بانخفاض أسعار النفط، إن هذا التنوع الهامشي في الاقتصاد الجزائري يعكس بالتنوع الذي حصل في الناتج المحلي الخام، وكذلك التنوع الحاصل في الإيرادات العامة، وهذا ما يقودنا للحكم على أن اقتصادنا الوطني مازال ربيعاً ولم يتمكن من تحقيق تنوع للقاعدة الاقتصادية وتحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية خارج قطاع المحروقات و مازال يعتمد إلى حد بعيد على النفط كمورد طبيعي ناضب لتحقيق التنمية الاقتصادية حتى في ظل انخفاض أسعاره في الأسواق العالمية، ويرجع ذلك بطبيعة الحال لضعف القاعدة الإنتاجية خاصة منها الصناعية والزراعية وهذا ما يثبت الفرضية الأولى وعليه فإن تحقيق التنوع في القاعدة الاقتصادية يعتمد على تحقيق التنوع الكلي في الناتج المحلي الخام بتفعيل مساهمة كل القطاعات المختلفة في الناتج، وكذلك محاولة خلق منتج وطني تنافسي ذو محتوى تكنولوجي مقبول قادر على دخول الأسواق العالمية، مما يحدث تنوع في الصادرات من جهة، ومن جهة ثانية دعم القاعدة الإنتاجية الوطنية بتشجيع الاستثمار الخاص والعام والأجنبي الذي من شأنه خلق سياسة لإحلال الواردات وتركيزها فقط على المنتجات غير الممكن إنتاجها محلياً، كل هذه العوامل من شأنها خلق مصادر جديدة ومتنوعة لمداخيل الدولة وتوجيه العائد البترولي للاستثمار في مختلف القطاعات وخاصة الصناعة التي تعتبر خالقة للقيمة المضافة، وعليه فإنه يمكن التأكيد أنه لا يمكن تحقيق أي تنوع خارج المحروقات إلا إذا تم تهيئة للإمكانيات والكفاءات للقطاعات الإنتاجية والبحث في نقاط قوتها وضعفها، والأهم اعتماد إيجابياتها كنقطة للإقلاع الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

قائمة المراجع:

1- Boudia Mounya /f. Akhari Farouk/ Zebiri Noura، Décembre 2017, « la crise économique actuelle en Algérie entre les fluctuations des prix de pétrole et l'exploitation des potentialités disponible pour la réalisation du décollage économique journal of Economic and Financial Research, , Oum El Bouaghi Volume 4/ -ISSUE2:.

1-المعهد العربي للتخطيط بالكويت: "التعريف بمفهوم التنوع الاقتصادي وأهدافه ومحدداته"، على الموقع:

<http://www.arab-api.org>

2-جاسم حسين، أوت 2014 "التنوع الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي"، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط:

<http://studies.aljazeera.net>

3- حامد عبد الحسن الجبوري، 2010، "التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية": على الموقع الإلكتروني:

<http://www.aldiwan.org>. 2010.

4- عاطف لافي مرزوك، عباس مكّي حمزة، 2014، "التنويع الاقتصادي مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكّنات تحقيقه في العراق"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة العاشرة، المجلد الثامن، العدد 31.

5- لومايزية عفاف، أوت 2018، "التنويع الاقتصادي كبديل استراتيجي في الجزائر في ظل الأزمة البترولية الراهنة"، المجلة الاقتصادية الإسلامي العالمية، على الرابط الإلكتروني:

<http://giem.kantakji.com/article/details/ig/1181>

6- محمد كريم قروف، 2016، «قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1980-2004» مجلة

الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 2، على الرابط الإلكتروني: univ-ghardaia.dz، ص. 637-639.

7- ممدوح عوض الخطيب، 2014، «التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي»، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعة دول مجلس التعاون لدول الخليج، الرياض خلال الفترة 16-17 فبراير 2014.

8- منشور وزارة المالية 2016 على الموقع الرسمي لوزارة المالية الجزائرية.

9- يوهانس بك، ياسر أبو معليق: "ثمانية أسباب وراء انهيار النفط" على الرابط الإلكتروني:

<https://www.dw.com/ar/a-19068874> - أسباب - وراء - ثمانية - انهيار - أسعار - النفط / <https://www.dw.com/ar/a-19068874>